سـر المنصـة

- بلاغ عاجل : الرئيس وكبار رجال الدولة سيغتالون بعد ٣ ساعات .
- مدير إدارة أمن الدولة نائم فى الاستراحة ولم يجرؤ أحد على إيقاظه .
- أبو باشا صرخ : لماذا لم تبلغونى .. كان يمكن إنقاذه.

سـر المنصـة

لم يكن قتلة السادات صقورا .. ولم تكن المنصة حادث اغتيال سوبر .. وإنما خيل لنا أنها كذلك .. لأن السادات قتل بأسلوب تراجيدى غريب ، وسط حالة استرخاء تام من كل رجاله المكلفين بحمايته .. " لو " انبطح ثلاثة عساكر درجة ثالثة أمام المنصة لتمكنوا من اصطياد خالد الإسلامبولى وبقية القتلة مثل الحمام ، لأنها كانت عملية سهلة ومحدودة .. وخصوصا أن أجهزة الأمن عرفت الموعد بالضبط قبل الاغتيال بثلاث ساعات .

وتصوروا .. العقيد محمد إدريس ضابط أمن الدولة بالساحل تلقى الإنذار المبكر بقتل السادات ، ولكن لم يتمكن أحد من إبلاغ رجال الدولة فى المنصة بأنهم سيقتلون . كيف حدث ذلك ؟

اللواء إدريس " حاليا " بالمعاش شغل العديد من المواقع الحساسة فى جهاز أمن الدولة لمدة ٢٥ سنة من رتبة ملازم أول حتى لواء ثم مساعد لوزير الداخلية ، ومدير لشرطة السياحة والآثار .

ما زال يروى التفاصيل الغريبة ، فبعد حادث المنصة تم اعتقال عدد كبير من أعضاء الجماعات الدينية .. وطلب المصدر الذى أبلغ عن قتل السادات بأن يتم اعتقاله حتى لا يشك أعضاء الجماعات فيه ويقومون بتصفيته جسديا .. وبالفعل تم ترتيب عملية اعتقاله .

ولكن بعد فترة ترك النبوى إسماعيل وزارة الداخلية ، وتولاها حسن أبو باشا ، وبدأ فؤاد علام التحقيق مع المعتقلين ، فأبلغه المصدر بالقصة وأنه معتقل بالتنسيق مع العقيد إدريس .

استدعاه أبو باشا لمكتبه وسأله " تعرف فلان الفلانى " .. وهل أبلغك باغتيال كبار المسئولين فى المنصة ؟

وأبلغ حسن أبو باشا بالتفاصيل كاملة .. وأكد له ذلك اللواء مطاوع .

فقد أبو باشا أعصابه ، وكان معروفا عنه الهدوء الشديد .. وظل يصرخ:

" ليه يا مطاوع مبلغتنيش .. ما أنا جنبك يا مطاوع " .

وظل يصرخ بأعلى صوته مرددا هذه العبارة .. فطلبت من مدير مكتب الوزير أن نخرج من المكتب خوفا على الوزير من شدة الانفعال .

قال له اللواء مطاوع :

" أبو باشا طول عمره أستاذنا .. ولكن من الصعب أن أخرج من الدائرة .. فقد كان أبو باشا فى ذلك الوقت مساعدا للنبوى " .

ومنذ ذلك الوقت أغلق هذا الملف تماما ولم يحدث فيه أى تحقيق . ولكن اللواء إدريس يفجر الموقف ويدلى بشهادة جديدة .. فى رسالة يقول فيها :

جاء على لسان الزميل اللواء فؤاد علام أن وزارة الداخلية كانت تعرف بموعد ومكان اغتيال الرئيس السادات وأن الضابط محمد إدريس بأمن الدولة أبلغ بذلك ولما كان ما جاء بمذكرات الزميل فؤاد علام لم يغط جميع التفاصيل التى لو شاء الله أن تكون محل اهتمام حقيقى لتم إنقاذ الرئيس ولقد رأيت أن أذكر لكم كل تفاصيل هذا الحدث المهم كدرس مستفاد فى المستقبل خاصة ونحن نمر بمرحلة شاقة ضد الإرهاب .

لقد فوجئت صباح يوم العرض ٦ أكتوبر ١٩٨١ بحضور أحد مصادرى من العناصر المتطرفة وهو غير محمد محمود الأسوانى المذكور اسمه بالمذكرات " ولا أعرف إن كان الأخ فؤاد قد تعمد ذكر اسمه خطأ حماية له أو أنه يعتقد أنه الأسوانى " لقد كان هذا المصدر - الذى أفضل حجب اسمه - من أنشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد وقد تم تجنيده بصعوبة، وكنت أقابله فى أماكن سرية للغاية بعيدا عن المكاتب أو أى مكان رسمى لذلك عندما فوجئت به فى انتظارى أمام مكتبى تملكنى الغضب وقبل أن ألومه أبلغنى أن مندوبا من القيادة العليا للتنظيم مر عليه فى الصباح الباكر وأبلغه أنه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات ، وكبار المسئولين أثناء العرض العسكرى ، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار

الدولة الإسلامية وأمره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر وإعلان الدولة الإسلامية .

ذهلت من خطورة هذه المعلومات وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة أكثر من مرة ، ودار فى داخلى صراع هل أبلغ بهذه المعلومات الخطيرة ، وماذا لو كانت غير صحيحة ، ولكنى استعرضت تاريخ المصدر وما سبق أن أخطر به من معلومات عن أسلحة وأشخاص ، منهم عبود الزمر القيادى المعروف فرجحت عندى صحة الخبر ، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع " مفتش الفرع بالإنابة حيث كان المفتش اللواء فتحى قته مفتش فرع القاهرة بالمنصة بأرض العرض " .

ولقد فزع اللواء مطاوع فزعا شديدا وذكر لى أنه لا بد من تأكيد الخبر لأنه لو تم إجلاء كبار المسئولين قبل انتهاء العرض وكان الإبلاغ كاذبا فإن العواقب ستكون سيئة .

أكدت له الخبر وقلت له أن المصدر موثوق " أ/١ " بمعنى أن معلوماته موثوق فيها وطلبت منه سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية شخص الرئيس ولم أنه حديثى معه إلا بعد أن تأكدت من اقتناعه وجلست فى مكتبى على كورنيش النيل بشبرا لأتابع العرض العسكرى بالتليفزيون – وكان الإرسال لم ينتقل إلى هناك بعد – وعندما بدأ العرض ووجدت المنصة مكتملة الصفوف والجميع هناك ضاحكين مبتهجين ولا يوجد ما يدل على أى إخلال بالأمن توترت أعصابى وخشيت من احتمال كذب البلاغ وعدت لملف المصدر أراجع تاريخه ومدى اختراقه للتنظيم وبينما أنا أراوح بين الوجوه الناضحة بالأمن والأمان بالمنصة ، وأوراق الملف المرتعشة فى يدى فوجئت بالفرقعة المعروفة وأصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال والإعلان عن مغادرة الرئيس سالما إلى منزله .

انطلقت بسيارتى من مكتبى بشبرا إلى مقر الوزارة بلاظوغلى وأنا لا أكاد أرى وقابلت اللواء مطاوع وهتفت به : هل أبلغت بالإخطار الذى أعطيته لك فقال نعم لقد أرسلت ضابطا برتبة " نقيب " بخطاب سرى للغاية للسيد اللواء فتحى قته مفتش الفرع الموجود بالعرض ، ولكنى قلت له :

ولماذا لم تتصل به باللاسلكى أسرع بدلا من هذه الطريقة الروتينية ، فقال لقد اتصلت ، ولكن الجهاز بالسيارة ، ولا يرد عليه أحد ، ويبدو أن السائق والمرافقين غادروها لمشاهدة العرض ، فقلت له : ولماذا لم تتصل بالسيد المدير اللواء عليوة زاهر فقال : لقد اتصلت ولكن مدير مكتبه ذكر لى أنه مرهق جدا ، ونائم بالاستراحة فاستحييت أن أوقظه ، وفكرت بإرسال خطاب بسرعة مع أحد الضباط .

ولما وجدنى مازلت متوترا طلب منى الاطمئنان تماما فلا بد أن الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء السيد الرئيس والمسئولين بدليل أن مذيع التليفزيون ذكر أن الرئيس غادر العرض فى سلامة الله ، ولكنى كنت ما زلت معترضا على هذه الطريقة الروتينية فى الإبلاغ وقلت له ما دام تعذر الاتصال بالمفتش أو المدير فلماذا لم يتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن أبو باشا ، واللواء أحمد رشدى وكلاهما من أساتذتنا بأمن الدولة وهنا علق اللواء أمين إسماعيل الوكيل الثانى لفرع القاهرة بأن مثل هذه الإخطارات تجاوز للرئاسة المباشرة بالإضافة إلى أن هناك خلافا بين السيد الوزير ومساعديه ولو كان البلاغ كاذبا فستصبح فضيحتنا على يدهما بجلاجل . ولما كنت أحدث منهما فى الرتبة " عقيد " فقد التزمت الصمت على مضض وفجأة دخل علينا النقيب الذى أرسله بالخطاب وهو فى حالة يرثى لها ، فلما سألناه فى نفس واحد هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش ، أو وزير الداخلية الموجودين بالمنصة ذكر أنه عانى كثيرا مع الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى لكى يدخل أرض العرض أساسا حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات ولم يتمكن من الدخول ولما حاول الوصول إلى المنصة منع بشدة من الحراسة الخاصة للسيد الرئيس وحاول أن ينادى على السيد المفتش من بعيد إلا أنه فوجئ بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسرعا إلى الوزارة وأضاف أنه لا يعرف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس .

الغريب أننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم أسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزير الداخلية - النبوى إسماعيل - وقال لى لقد رأيت هذا الضابط

وهو يجادل بشدة مع الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة ، وقلت أنه ضابط تافه لأننى ظننته أنه يريد أن يدخل للمشاهدة وقلت لماذا لا يجلس فى أى مدرج ويتفرج وياليتنى ذهبت إليه .

هذا ما حدث بالتفصيل للأمانة والتاريخ حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف ، وضاعت معها حياة الرئيس السادات والعجيب أنه لم يحدث أى تحقيق فى الموضوع بل وصل المسئولون جميعا إلى أعلى المناصب ، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد أول وزير الداخلية . ووصل مدير الإدارة إلى درجة سفير وأصبح الأمر مجرد ذكرى ، وأحيانا يصبح نادرة للتفكه والمزاح فقد اعتاد أحد السادة اللواءات بأمن الدولة وهو حاليا محافظا لإحدى محافظات الصعيد كلما رآنى أن يقول " كنت يا إدريس ستصبح وزيرا للداخلية ، وكلنا نشتغل عندك ، ولكن الله سلم ومات السادات " المقصود اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج حاليا .

* * *

ومن الشهادات المهمة جدا فى حادث مقتل الرئيس السادات .. الرسالة العاجلة التى بعث بها اللواء شرطة بالمعاش محمد أبو الفتوح جاد الله سليم مساعد مدير أمن أسيوط الأسبق .. ويكشف فيها أسرارا جديدة حول المذبحة .

يقول اللواء فى رسالته :

بداية تابعت حلقات اللواء / فؤاد علام عن الإخوان المسلمين .. قرأت ماذكره الزميل اللواء / محمد إدريس عما وصل إليه من معلومات عن حادث المنصة قبل وقوعه بثلاث ساعات .. من خلال مصدره الموثوق به والمسجل تحت رقم أ/١ بلغة مباحث أمن الدولة .

وفيما قرأت كيف فشل الضابط المكلف بإخطار قيادات وزارة الداخلية فى توصيل هذه المعلومات أثناء العرض وقبيل وقوع الحادث فحدث ما حدث.- ولما كان الشئ بالشئ يذكر - فأود أن أذكر واقعة حدثت فى أسيوط "مسرح الأحداث السياسية العنيفة " - فى وقت مواكب لحادث

المنصة ومرتبط به - فيما سمى بمذبحة أسيوط يوم ١٩٨١/١٠/٨ عقب اغتيال الرئيس السادات بيومين .

- ملخص هذه الواقعة أن هناك من علم بموعد وقوع هذه الأحداث الدامية صباح يوم عيد الأضحى المبارك الموافق ٨ أكتوبر ١٩٨١ م - والتى راح ضحيتها ١١٨ شخصا من جنود وضباط الشرطة بأسيوط وعدد من المواطنين - وإصابة العشرات منهم .

... فى هذا الوقت كنت برتبة العقيد وأعمل مفتشا بمديرية الأمن وأنا الذى حررت محضر ضبط الواقعة موضوع الأحداث ، والذى كان أساسا لتحقيقات النيابة فى قضية أحداث أسيوط ، إحدى قضايا تنظيم الجهاد .

- تخلص الواقعة أنه فى حوالى الساعة ٣ ص يوم ١٩٨١/١٠/٨م - أى قبل الأحداث بثلاث ساعات أيضا - وأثناء مرور الدوريات الليلية بمدينة أسيوط لتأمينها لمناسبة عيد الأضحى المبارك - تمكنت إحدى هذه الدوريات من ضبط ثلاثة أشخاص ضمن مجموعة تركب سيارة ربع نقل - اشتبهت فيها الدورية وكانوا من أفراد الجماعات الإسلامية - وقد تم اقتياد هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى قسم ثان أسيوط حيث مكان الاختصاص وبعد إخطار السيد مساعد المدير لشئون الأمن فى هذا الوقت " العميد أحمد الكريمى " أودع الأشخاص الثلاثة حجز القسم مباشرة ، دون مناقشتهم ومعرفة ظروف ضبطهم وهويتهم أو حتى معرفة أسمائهم - حيث كان المأمور والضباط بمنازلهم استعدادا لخدمة العيد فى الصباح الباكر .

... المهم ... بعد حوالى ساعة من ضبط هؤلاء الأشخاص قام أحدهم بالطرق بشدة على باب غرفة الحجز من الداخل - وبصوت مرتفع طالبا مقابلة مأمور القسم العقيد/ محمود زكى - رحمه الله لأمر هام جدا لا يحتمل التأخير .. مقررا أن مصيبة ستحدث أثناء صلاة العيد أى بعد ساعتين .

- فما كان من الضابط المنوب أو الرقيب المنوب إلا أن رد عليه " إخرس يا ولد " الصباح رباح لما يجى البيه المأمور قل له اللى عاوزه ولكن أصر الشخص - وعلى ما أذكر اسمه " إسماعيل أو أسامة " على مقابلة أى

مسئول ليبلغه بموضوع هذا الحادث الذى سيتم بعد ساعتين ولكن ما من مجيب فاستسلم للأمر الواقع فحدث ما حدث .

– حيث جاءت الساعة ٦ ص واقتحمت مجموعات مما يسمى الجماعات الإسلامية بأسلحتهم السريعة ديوان مديرية الأمن وقسم أول أسيوط ، ومنطقة مسجد ناصر ومباحث التموين حيث توجد تمركزات من قوات الأمن المركزى المسلحين بالعصى والدروع ، وأمطروا القوات بوابل من النيران . نجم عنه مقتل ١١٨ شخصا منهم خمسة ضباط ١٠١ جندى ، والباقى من المواطنين الذين كانوا فى طريقهم لصلاة العيد ، وأصيب العشرات إصابات مختلفة . واستولوا على أسلحة قسم أول بالكامل ، وعديد من أسلحة الجنود فى المواقع الأخرى بل واستولوا على بعض سيارات الشرطة .

وسميت هذه المذبحة " بأحداث أسيوط ١٩٨١ " ... والتى اضطرب خلالها الأمن بمدينة أسيوط ، كما لم يحدث من قبل وكانت أهم قضايا تنظيم الجهاد بعد قضية مقتل السادات .

ماذا تبين بعد ذلك ؟ لقد اعترف الشخص " إسماعيل أو أسامة " ورفاقه الذين حاولوا مقابلة المأمور أو أحد المسئولين بأنه كان مصرا على ذلك للإبلاغ بما سيحدث فى الساعة ٦ ص لأنه كان مكلفا بالاشتراك فى هذا العمل الشيطانى – ولما كان ملما بمبادئ القانون ، آثر الإبلاغ عما سيحدث ليستفيد من نص القانون الذى قد يعفيه من المسئولية فى هذا الشأن حسبما ذكر فى أقواله فيما بعد أمام جهات التحقيق .

شئ آخر سيدى ..... كيف أن رئيس الدولة تم اغتياله فى هذا الوقت ولا ترفع درجة الاستعداد إلى الحالة " ج " وهى أقصى درجات الاستعداد اكتفاء بتسليح الجنود بالعصى والدرع التقليدية ؟ !

– وهل تعلم أن أحد المسئولين بأسيوط – فى هذا الوقت – لم يكن يعلم شيئا عن مرتكبى الأحداث وملابساتها حتى الساعة ٦ م أى بعد ١٢ ساعة، وعندما بدأ هذا الشخص المحجوز بالقسم فى الإدلاء بمعلوماته التى ألح فى الإدلاء بها قبل فوات الأوان ولكنها مشيئة الله .

... وهذا ما أدى بالمحكمة التى حاكمتهم أن تذكر فى حيثيات حكمها أن أيا من أجهزة المعلومات والتحريات لم يكن يعلم شيئا عما حدث ، وأن القصور واضح وصارخ فى المعلومات .

لقد أجرى تحقيق إدارى بمعرفة أجهزة الرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية فى شأن هذه الواقعة - سئل فيه قائد شرطة النجدة مقدم / معاذ الدسوقى لأنه أول من تلقى بلاغ الاشتباه فى الأشخاص الثلاثة المذكورين سلفا - كما سئل العميد / أحمد الكريمى مساعد المدير لشئون الأمن الذى أعطى أوامره بحجز هؤلاء الأشخاص الثلاثة حتى الصباح بالقسم دون مناقشتهم، كما سئل ضابط منوب القسم ، ولكن ما مصير هذا التحقيق ؟ الله أعلم ...

- أيضا أثناء متابعتى لتحقيقات النيابة فى هذه الأحداث من خلال لجنة خاصة شكلت برئاستى وعضوية المقدم رمضان المصرى رئيس قسم الرقابة الجنائية والسيد المقدم / طه الزاهد من إدارة البحث الجنائى والسيد الرائد / هانى أمين من مباحث أمن الدولة .. بتكليف من اللواء حسن أبو باشا .

- تكشف لى عدم الدقة فى تحرير محاضر ضبط المتهمين أو أسلحة - فضلا عن التضارب الصارخ فى الأقوال والوقائع .... مما أدى بمحكمة أمن الدولة العليا التى نظرت القضية أن تصدر الأحكام البسيطة والمعروفة للجميع ضد المتهمين ، والتى لم تتوقعها جماهير الشعب المصرى ، وإن كنت قد توقعتها لما تبين وتكشف لى من خلال الإجراءات والتحقيقات . وهذه قصة أخرى لها تفاصيلها ووقائعها المدعمة بالمستندات ... والتى أعدها للنشر إن شاء الله بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا النشر .

- وإن كان هناك شئ إيجابى فى هذه المهزلة . فهو سرعة ضبط الجناة " وهم القيادات " سواء من يقضى عقوبة السجن المؤبد أو من ذهب إلى أفغانستان أو من هرب للخارج أو من لايزال حرا طليقا تتم مطاردته .. وكذا تم ضبط كافة الأسلحة التى تم الاستيلاء عليها سواء من ديوان قسم أول مديرية الأمن خلال ٤٨ ساعة فقط ، والفضل فى ذلك لله أولا .. ثم للسيد اللواء / حسن أبو باشا واللواء / صلاح بهجت قائد قوات الأمن

المركزى والسيد العقيد / ممدوح كدوانى مفتش مباحث أمن الدولة " نائب مدير أمن الإسكندرية حاليا " وضباط المديرية والمباحث الذين اقتربوا من الموت ورأوه بأعينهم .. ولكن ذلك يهون فى سبيل أمن مصر .

سيدى .... أعود إلى بدء وأقول إن كل من تسبب فى هذه المذبحة تمت ترقيته فالسيد مدير الأمن أصبح فيما بعد مساعد أول للوزير " ورئيس مجلس الشرطة الأعلى " قبل إحالته للمعاش – والعميد أحمد الكريمى رقى لرتبة اللواء ، والسيد مأمور القسم رقى إلى رتبة اللواء وتوفى لرحمة الله ...

هذا ماأردت عرضه على سيادتكم راجيا النشر – رغم انتهاء الحلقات .

.... فالشئ بالشئ يذكر .

والله ولى التوفيق ؛؛

لواء شرطة بالمعاش
محمد أبو الفتوح جاد الله سليم
المحامى
ومساعد مدير أمن أسيوط سابقا